



زاب التحالف بمحافظة إب

من الانتخابات وسنمضي جميعا إلى صناديق الاقتراع

في بيان صادر عن المؤتمر وأحزاب التحالف : سنصدي للأعمال الخارجة على القانون

المباركة ومثلما نجح اليمنيون بكسب الرهان في مختلف القضايا والمحطات والتي كان آخرها نجاح خليجي عشرين ذلك الحدث الذي غير مفاهيم كثيرة ومغلوبة لدى الرأي العام المحلي والعربي والدولي ومثل رسالة قوية في وجه المرجفين أعداء النجاح من رسوما صورة مشوهة لدى الأصدقاء والأصدقاء عن ٢٢ من مايو، وبوعي كل الشرفاء والمخلصين في هذا الوطن وتحديدا في محافظات عدن وأبين ولحج سقطت كل الرهانات وبقي الوطن شامخا سموخ جبال عيبان وشمسان وفي ظل قيادتنا الحكيمة التي تمثل صمام أمان الوحدة والديمقراطية والتنمية الشاملة التي تسير بخطى حثيثة رغم كل الظروف والمكابدات السياسية وسوف تثبت مجددا بأن الوطن ليس مدمية بيد أحد أو قوى أو حزب بعينه فالشعب هو المرجعية العليا والاحتكام للصندوق هو الوسيلة الوحيدة لتحديد هوية من يرضاه الشعب لحاضره ومستقبل أجياله.

وتؤكد جماهير شعبنا اليمني الصامد إيماننا المطلق بالتداول السلمي للسلطة والتسليم بأي نتائج تفرزها إرادة الجماهير اليمنية ومن يراهن على الشعب ويعلم تمسكه بحقوقه ندعوه إلى المشاركة والاحتكام إليه في انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية من خلال مراقبة واسعة وحيدة وعربية ودولية وندعو إلى محبة الجماهير للمشاركة الفاعلة في الانتخابات

النيابية القادمة ومواجهة كافة المشاريع الصغيرة والتي تستهدف إشارة الغرابت والمقيدة وإذكاء نار الفتنة بهدف عرقلة التنمية والديمقراطية وإغلاق السكينة العامة وسبواج كل هذا التعنت بالاصطفاط الواسع لأبناء الشعب اليمني المناضل.. كما يؤكد الجميع على أهمية المضي في إجراء التعديلات الدستورية التي تقدم على نواب الشعب والتي تم التصويت عليها في عام ٢٠٠٨م

على معظمها في عام ٢٠٠٨م بعد أحزاب الائتلاف المشترك بل إن أكثر من (٨٥٪) من التعديلات هي مقترحات اللقاء المشترك وبالتالي ندعو كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات القانونية والسياسية لإثراء التعديلات الدستورية بأي ملاحظات أو آراء تخدم المصلحة الوطنية العليا لمستقبل اليمن وكون تلك التعديلات تمثل فرصة كبرى لإصلاح النظام السياسي والتي تهدف إلى تطوير السلطة التشريعية من خلال اعتماد نظام الغرفتين وتخصيص مقاعد نيابية للمرأة وتوسيع مشاركتها في الحياة السياسية وإصلاح القضاء الدستوري

والتوجه إلى الحكم الوطني وإزالة كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات القانونية والسياسية لإثراء التعديلات الدستورية بأي ملاحظات أو آراء تخدم المصلحة الوطنية العليا لمستقبل اليمن وكون تلك التعديلات تمثل فرصة كبرى لإصلاح النظام السياسي والتي تهدف إلى تطوير السلطة التشريعية من خلال اعتماد نظام الغرفتين وتخصيص مقاعد نيابية للمرأة وتوسيع مشاركتها في الحياة السياسية وإصلاح القضاء الدستوري

والتوجه إلى الحكم الوطني وإزالة كافة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني والشخصيات القانونية والسياسية لإثراء التعديلات الدستورية بأي ملاحظات أو آراء تخدم المصلحة الوطنية العليا لمستقبل اليمن وكون تلك التعديلات تمثل فرصة كبرى لإصلاح النظام السياسي والتي تهدف إلى تطوير السلطة التشريعية من خلال اعتماد نظام الغرفتين وتخصيص مقاعد نيابية للمرأة وتوسيع مشاركتها في الحياة السياسية وإصلاح القضاء الدستوري

بسم الله الرحمن الرحيم
(واعصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا))

باسم كافة قيادات وأعضاء وأنصار المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني والشخصيات الاجتماعية وممثلي منظمات المجتمع المدني بمحافظة إب الواقفين اليوم بمسئولية كاملة إيماناً منهم بقديسية القضايا الوطنية وأهمية الدفاع عنها والوقوف صفا واحدا خلف قيادتنا السياسية ممثلة بفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية للمضي قدماً في الدفاع عن مكتسبات وإنجازات ثورة ٢٦ سبتمبر والـ ١٤ أكتوبر والـ ٣٠ من نوفمبر ووفاء لدماء وتضحيات الشهداء والمناضلين الذين صمدوا في وجه التخلف والقهر والاستبداد والاستعمار ومخلفاتهم ووفاء للعهد بالحفاظ على أعلى المنجزات العظيمة التي يفاخر بها كل يمني والمتمثلة بالوحدة اليمنية المباركة التي تحققت في ٢٢ من مايو ١٩٩٠م والتي اقترن قيامها بالنهج الديمقراطي والتعددية السياسية وحرية الصحافة واحترام الرأي والرأي الآخر وتواصل مع هذا النهج وحيد يجب أن يلتزم به الجميع ويؤكدون التمسك المطلق بحقوقهم الديمقراطي والسير

في إجراء الانتخابات النيابية في الـ ٢٧ من أبريل ٢٠١١م كاستحقاق دستوري وقانوني غير قابل للتحويل أو التعطيل أو المزايدة من قبل أي طرف أو قوى سياسية أو حزبية ونشد على يد القيادة السياسية واللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء التي شكلت للإستفتاء والانتخابات التي شكلت من الفضة بناءً على ما تضمنه اتفاق المبادئ بين الأطراف المؤتمرة بمجلس النواب عام ٢٠٠٦م وتؤكد المضي قدماً في استكمال كافة الإجراءات الكفيلة بإقامة الانتخابات في موعدها المحدد وندعو كافة القوى السياسية

في الساحة اليمنية للمشاركة الفاعلة في الانتخابات النيابية القادمة كشركاء في الحياة السياسية التي كفلها الدستور والقوانين النافذة للجمع بدون استثناء وأن نمضي سوياً إلى صناديق الاقتراع ليقول الشعب كلمته فهو صاحب المصلحة الحقيقية أولاً وأخيراً، وأي قوى سياسية أو حزبية لا ترغب في المشاركة في الانتخابات النيابية القادمة فالمقاطعة جزء لا يتجزأ من الممارسة الديمقراطية.

وأي تجديد جديد لمجلس النواب الحالي سوف يفقد الدستور ونصوصه وأهميته وقيمته كون إخضاعه للتوافقات السياسية بخرجنها من دولة النظام والقانون إلى دولة التوافقات وهذا ما لا نرضاه لوطننا وشعبنا اليمني الأوفياء. وفي الوقت نفسه يحذر أبناء محافظة إب وكافة قيادات المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني أي قوى من اللجوء إلى ممارسة غير دستورية أو قانونية في محاولة لعرقلة إجراء الانتخابات في ظل أجواء أمانة ومستقرة فسيفف الجميع مع جماهير شعبنا اليمني أمام أي تصرفات خارجة عن القانون، ونطالب الأجهزة المسؤولة بعدم السماح أو التناقص عن أي ممارسات تخريبية أو تحريضية من شأنها الإضرار بأمن واستقرار الوطن وسلامة نهجه الديمقراطي الذي يتهرب منه البعض وباسم الديمقراطية المشروطة التي تخدم الأهداف الضيقة لهم دون غيرهم وقد حاولوا أن يضعوا قيادات المؤتمر وأحزاب التحالف في موقف حرج يصعب التخلص منه وبوجه الحوار الذي طال أمه دون الخروج بحلول عملية مزمعة تكفل عدم تعطيل المواعيد الدستورية والقانونية للاستحقاقات الانتخابية القادمة، وكون أحزاب اللقاء المشترك تحلق إجراء الانتخابات بناءً على نتائج الحوار وبعد ذلك ربطاً غير دستوري فالانتخابات محكومة بمواعيد محددة والحوار قد يمتد إلى فترات طويلة وفقاً للحجم القضايا المطروحة في أجندته.

ومن هذا المنطلق يؤكد الجميع السير في إجراء الانتخابات النيابية القادمة التي لا تعني بأي حال من الأحوال التخلي عن الحوار الوطني الشامل الذي تؤكد عليه كمخرج لحل كافة القضايا الوطنية المغارة والذي يجب أن يأخذ وقته الكافي لمناقشة ومعالجة كافة القضايا بمسئولية كاملة بعيداً عن التهرب واللجوء إلى كيانات أخرى مع تأكيدنا أن أي حوار واتفاقات مستقبلية غير مقبولة مالم تكن تحت سقف المؤسسات الدستورية والقانونية.

وتؤكد على أهمية نجاح الانتخابات النيابية وثقتنا نابعة من وعي أبناء الشعب اليمني الصامد الذي أثبت عبر كافة المحطات الوطنية تمسكه بتاريخه ونضالاته وتضحياته الجسمية في سبيل الثورة والجمهورية والوحدة اليمنية



الحجري: كافة المشاريع التنموية في البلاد لن تكتمل إلا بالانتخابات

وتابع: ان الاحزاب التي لا تحترم مرجعية ولا تحكمها ضوابط شرعية دستورية وقانونية هي احزاب هدم لا يمكن ان تبني.

وتمنى الحجري على احزاب المشترك قائلًا: مازلنا على ثقة كبيرة ان احزابنا بما تمتلكه من رصيد على الأقل في جانب تبني النضال والدفاع عن الوحدة والوفاء للشهداء والمناضلين.. ندرك ان عليها احترام إرادة الشعب وانتهى (مقترن) حتى يخرج للشراع من أجل الفوضى. وأشار الى ان جميع المشاريع التنموية لن تكتمل الا بإجراء الانتخابات وليس عبر المحفوظ.

وأكد ان محافظة إب ستقف مع المؤتمر الشعبي العام من أجل تنميتها وازدهارها لافتاً الى أن فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وجه بمائة مليار ريال لتنفيذ مشاريع في المحافظة.

وقال: ندعو احزاب المشترك ان تقف مع المحافظة لهما فيه خير ابنائها ويكفينا صراعا وخربا ودمارا.

وأضاف: مازلنا نراهن على ضمائر الكثير داخل الاحزاب بان تكون ضمير الشعب ومع وحدته واحترام ارادته ومن لم يحترم إرادة الشعب وتراجع مقلما حدث في ١٩٩٣م وخسر كثيرا فإن النتيجة اليوم إذا عادوا لنفس الطريق ستكون خسارة اكبر.

وحدد الحجري التأكيد بأن أبناء محافظة إب مع الانتخابات في موعدها ومع الرئيس القائد علي عبدالله صالح في سيره بهذا الطريق.

وقال: نحن معه حتى ترسو سفينة الوطن وترسخ الشرعية الديمقراطية الدستورية ومؤسساتها.

نجد عندما وضعت يدها بيد فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، وشاركت في السلطة وحققنا الوحدة والأمن والاستقرار، ولما تلوثت أيديهم انتشرت المشاكل في كل مكان.

وأشار الحجري الى أنه قبل تحقيق الوحدة اشترط الأخوان في الاشتراكي رفض الاحتكام لصناديق الاقتراع ورفضاً لذلك، وبعد إصرارهم قبلنا بالمرحلة الانتقالية وفي انتخابات عام ١٩٩٣م الجميع يعرف كيف انتهت نتائجه في الصناديق واجمعوا أنها أفضل انتخابات جرت.

وبعد الانتخابات من الذي هرب من الشرعية الدستورية ولجا الى وثيقة العهد والاتفاق؟

وفي اللقاء القى القاضي احمد عبدالله الحجري عضو اللجنة العامة -محافظة إب كلمة أكد فيها ان الانتخابات لدى كل شعوب العالم ومهما كان بها من سلبيات ستظل صمام أمان.

وقال: نحن مجتمعون اليوم من أجل قضية واضحة وضوح الشمس وليس فيها أي غموض أو لبس وهي قضية الانتخابات البرلمانية القادمة.. وتسأل الحجري: هل إجراء الانتخابات لمصلحة الشعب أم ضد مصالحه.. وهل الشعب مع الانقلاب أم الانقلاب؟

وأضاف: الإجابة معروفة.. لقد تحاورنا سنتين وشوهنا سمعتنا ووعي الناس إنقاذه ولكنه أصر على الفرق وهذا رغم أن القضية واضحة.. مشيراً الى أن احزاب المشترك منقسمون ما بين حاقدين على الشعب ومن يريدون الرجوع بالزمن الى الخلف.

وأكد القاضي الحجري ان المؤتمر الشعبي العام وأحزاب التحالف الوطني متحالفون مع الشعب وقرروا الرجوع اليه.

الاحزاب التي لاتحكما ضوابط شرعية ودستورية لايمكنها ان تبني وطنا

وقال عضو اللجنة العامة: إن المؤتمر الشعبي العام طلب من احزاب المشترك العودة الى الشعب عبر إجراء الانتخابات وهم يريدون العودة الى الشعب عبر الشارع.

وأضاف: عندما نتحكم الى الشعب فإن المطلوب أن يصدر الشعب حكمه وهو لن يصدره الا عن طريق صندوق الاقتراع. أما عن طريق الاحتكام للشراع فإن النتيجة ستكون الفوضى.

وقال: كنا نعتبر الاحزاب الاسلامية احزابا واعدة ولكن الشباب الذين ذهبوا الى افغانستان وغيرها تاهوا وضاعوا. مؤكداً أن من وضع يده بيد المؤتمر الشعبي العام برئاسة فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية نجا من الهلاك فالحزب الاشتراكي الوحيد الذي نجا في العالم لأنه وضع يده بيد فخامة الرئيس، وكذلك الحركة الاسلامية

والثوار من قبل الثورة اليمنية وبعدها ناضلوا واستشهدوا من أجل هذه المبادئ وهي ان نعود الى الشعب وأن يكون الحكم للشعب، وأنه يجب عندما تختلف أن نتحكم لحكم الشعب.

وخطب المحافظ الحجري احزاب المشترك بالقول: ان الأوان أن ننزل عن تكبرنا وغرورنا وشعورنا بأننا فوق الشعب وأكثر وعياً منه وملكنا الوصاية على الشعب. لافتاً في هذا الصدد الى أن الشعب اليمني يعرف المصلحة الوطنية اكثر من كل المغرورين.

وبيّن احمد عبدالله الحجري ان الحزب الاشتراكي الوحيد الذي انقذته الوحدة اليمنية عندما انتهت الاحزاب الاشتراكية في كل العالم لأنه دخل في سفينة

احزاب التحالف: نتعهد بافشال المشاريع الانقلابية

المتفعلة بروج مسؤولة وعقول منفتحة لتجاوز أي مخططات أو صراعات والعلف، عبرت كذلك عن أسهبا لاستمرار تعنت احزاب المشترك ورهانها على إضاعة الوقت لإدخال البلاد في مفاها خطيرة عبر محاولة تعطيل الانتخابات النيابية وعدم إجرائها في موعدها المحدد لإعاقه عمل المؤسسات الدستورية وسلبها مشروعيتها مدر كين ويسوء نية أبعاد مثل هذه التصرفات غير المسؤولة على سلامة الوطن واستقراره وسلمه الاجتماعي.

الى ذلك حذر أبناء محافظة إب وكافة قيادات المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني أي قوى من اللجوء إلى ممارسة غير دستورية أو قانونية في محاولة لعرقلة إجراء الانتخابات في ظل أجواء أمانة ومستقرة فسيفف الجميع مع جماهير شعبنا اليمني أمام أي تصرفات خارجة عن القانون، مطالباً الأجهزة المسؤولة بعدم السماح أو التناقص عن أي ممارسات تخريبية أو تحريضية من شأنها الإضرار بأمن واستقرار الوطن وسلامة نهجه الديمقراطي الذي يتهرب منه البعض وباسم الديمقراطية المشروطة التي تخدم الأهداف الضيقة لهم دون غيرهم.



> وأكدت احزاب التحالف الوطنية في بيان تاه/ علي الزلم - وكيل محافظة إب - أنها ستظل منفتحة على الحوار الجاد والمسئول الذي يخدم مصلحة الوطن سواء قبل الانتخابات أو أثناءها وبعدها.

وشددت على ضرورة أن يكون الحوار ميدان تنافس بين قدرات القوى السياسية بالأفكار والرؤى لتطوير العملية الديمقراطية وليس إعاقه الانتخابات التي تمثل جوهر العملية الديمقراطية، مبررة عن أسفها لعجز احزاب المشترك عن التعبير عن رؤى ومواقف تتطابق واحتياجات الاستحقاق الدستورية، متهمه أطرافاً داخل المشترك بوضع الشراطات وأجندة خيالات لتفكيك كل مصادر الشرعية وذلك عبر استهلاك الزمن وترفيع الحوار من مضمونه ورفض كل إجراء نحو الالتزام بالعملية الديمقراطية.

واستعرض البيان مسيرة تنصل المشترك عن الاتفاقات الموقعة وانتقابه عليها والتي كان آخرها اتفاق فبراير حينما اتجه إلى حوار جانبي بعيداً عن الاتفاق عقب توقيع واستمراره في زرع العراقيل أمام الحوار.

